

دراسات في الحديث والمحدثين

[155] يكن داعيا إلى تشيئه ولا متحمسا له يصح الاعتماد على حديثه إذا كان معروفا بالصدق ومتحررا من منافيات الوثاقة والمروءة على حد تعبير بعضهم، اما إذا كان ممن يتبرأ من اخصام علي (ع) ويدعو إلى بدعته التي هي التشيع في اصطلاحهم، أو يروي ما يؤيدها فلا يكون مقبول الحديث، ومن هنا يصح ان يقال ان الشيعي الاثني عشري لا يصح الاعتماد على مروياته عند الاكثرية الغالبة، لعدم توفر الشروط التي يشترطونها لقبول روايته مع التشيع بهذا المعنى. ويجد الباحث هنا وهناك في خلال احاديثهم من يرجح الاخذ برواية الشيعي إذا لم يكن مغاليا، وهؤلاء على قلتهم قد فصل بعضهم بين ما إذا وردت رواية الشيعي من طريق السنة ايضا، وبين ما إذا تفرد بها الشيعي، ففي الاول ترد روايته اطفاء لناره واخمادا لبدعته على حد تعبيرهم وفي الحالة الثانية يصم الاخذ بها والاعتماد عليها إذا كان معروفا بالصدق ولم يكن لروايته صلة ببدعته، تقديمًا لمصلحة انتشار الحديث على مصلحة اهانة المبتدع، لان من مصلحة الحديث نشره واطهاره. وفي مقابل هذه المصلحة رد حديث المبتدع المستلزم لاهانتة والتشهير بكذبه حتى لا تتسرب دسائسه إلى النفوس، ولكن مصلحة انتشار الحديث المرتبة على الاخذ برواية المبتدع الصادق اولى بالمراعات من تلك المصلحة (1). وقد وقف الغزالي من هذه المسألة موقفا معتدلا بالنسبة إلى غيره من شيوخ السنة، يرجع حاصله إلى ان اشتراط العدالة في الراوي إذا كان من جهة تحصيل الاطمئنان والوثوق بحديثه والعدل يتجنب الكذب _____ (1) المصدر السابق، وهذا التفصيل يصور لنا مدى الحقد والتعصب ضد الشيعة الذي امتزج بدماء هؤلاء وتحكم ا في تفكيرهم ومداركهم واعماهم عن ادراك ابسط الحقائق واقربها الى النفوس البريئة التي لا ترى للحق بديلا. (*) _____